معرض تعليقها على جولة روجرز ، ان زيارته لم تسفر عن اي تغيير اساسي بالنسبة الى تسوية الازمة وان الدعوة الى جعل الدبلوماسية الامريكية اكثر توازنا ليست الا نفاقا ورياء . وبعد ذلك بفترة قصيرة قام الرئيس السوفياتي بودغورني بزيارة ، وصفت بأنها غير رسمية ، الى القاهرة على راس وفد ضخم يضم مسؤولين كبارا عن الشؤون العسكرية والاقتصادية وغيرها من المجالات الحيوية . لا شك ان زيارة بودغورني قد ضربت عصفورين بحجر من حيث كونها ردا مباشرا وسريعا على جولة وليم روجرز في المنطقة من جهة ، ومن حيث تأكيدها اهمية الوجود السوفياتي في مصر من جهة اخرى خاصة بعد أن شملت التطهيرات التي قام بها الرئيس السادات عددا من القادة القدامى المعتبرين من أصدقاء موسكو في الجهاز المصري الحاكم . ومع انتهاء الزيارة صدر بيان مشترك لم يتعد في محتوياته حدود الكلام عن تصفية آثار العدوان والعمل على تحقيق التسوية السلمية . هذا بالاضافة الى ادانة اسرائيل بسبب رفضها لكل المقترحات المعروضة من أجل انجاز التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن ، والاشادة بسياسة ج ع م البناءة « من اجل الوصول الى التسوية السلمية بالوسائل السياسية » . ولم يرد في البيان المشترك الا اشارة واحدة مقتضبة تتعلق بالشعب الفلسطيني . تفيد الاشارة « ان اعادة السلام العادل في الشرق الاوسط يعتمد على احترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين » أما دور كفاح الشعب الفلسطيني في فرض هذا النوع من الاحترام على الاطراف المعنية فلم يرد له اي ذكر الا على سبيل الغائه كعامل نضالي مستقل والحاقه بالجهود الرسمية العربية ليس الا . وقد قال الرئيس بودغورني ذلك صراحة في خطاب القاه في القاهرة حيث اشار الى جهود ج ع م « لحل الازمة آخذة بعين الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة لكل الدول والشعوب في هذه المنطقة بما في ذلك شعب فلسطين العربي » . ولم يرد اي ذكر آخر لقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه في أي من تصريحات بودغورني وخطاباته اثناء الزيارة .

وكانت المفاجأة التي تمخضت عنها زيارة بودغورني هي توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين ج ع م والاتحاد السوفياتي علما أنها اول معاهدة من نوعها يعقدها السوفيات خارج دول الكتلة الشيوعية ، وهي اقرب الى التحالف منها الى « التعاون والصداقة » بين دولتين . وشددت المعاهدة بصورة ملحوظة على موضوع السلام في الشرق الاوسط وعلى ضرورة تحقيقه . كما اكدت ان الدولتين المتحالفتين ستواصلان بكل حزم بذل الجهود الضرورية « لتحقيق السلام الوطيد والعادل في الشرق الاوسط وصيانته طبقا لاهداف هيئة الامم المتحدة ومبادئها . » (المادة الثالثة) .

ولم تترك المعاهدة مجالا من المجالات (باستثناء الدين) الا ونصت على التعاون فيه بين الدولتين بما في ذلك المجالات العسكرية والاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية والزراعية والثقافية والحزبية والاعلامية . وتكون بذلك العلاقات المصرية السوفياتية قد تكرست بصورة رسمية ودولية وقانونية ملزمة تبعدها عن تأثيرات الاحداث الطارئة مثل تبدل الحكومات او سقوط بعض القيادات او موت زعيم من الزعماء . ولا شك في أن هذه المعاهدة تكرس نهائيا في الاستراتيجية المصرية السياسية الخط السوفياتي القائل بحق دولة اسرائيل في الوجود والاستمرار وضرورة اعتراف العرب بذلك وتركيز الجهود العربية على تصفية آثار العدوان بالوسائل السياسية لاحلال السلام العربي الاسرائيلي بصورة نهائية في المنطقة .

اما بالنسبة للموقف الاوروبي الغربي العام من النزاع في منطقتنا فلم يطرأ عليه تبدلات هامة في الفترة الاخيرة . اي انه ظل معبأ لصالح مشروع اعادة فتح قناة السويس بسبب تراكم المشاكل البترولية الناتجة عن اغلاق الممر المائي . وما زالت هذه الدول تمارس ضغطا على الولايات المتحدة لحملها على الاسراع في تحركها الرامي الى تحقيق « التسوية المؤقتة » حول القناة . ويمكننا تلخيص أهم التطورات التفصيلية في الموقف الاوروبي بما يلي : ١) في اوائل شهر نيسان عقدت اجتماعات رسمية في لندن بين الحكومة البريطانية والحكومة السوفياتية لمناقشة موضوع الضمانات الدولية التي يمكن أن تقدمها الدول الكبرى لانجاح التسوية السلمية ، ومناقشة مسألة تشكيل قوات السلام الدولية التي يفترض ارسالها الى المنطقة. وكانت هذه الاجتماعات جزءا من سلسلة لقاءات رسمية ثنائية قررت الدول الاربع الكبرى اجراءها حول الموضوعات المذكورة . ٢) القى وزير الخارجية البريطاني خطابا في اواسط شهر نيسان